



تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩
النساء والسلام والأمن:
التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين

الكاتبة: بامبلا أوروتيا أريستيثابال
مدرسة ثقافة السلام – جمعية هيليا

النساء والسلام والأمن: التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين

تأليف: بامبلا أوروتيا أريستيبال
الترجمة من الاسبانية إلى العربية: نور سلامة

تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩
مدرسة ثقافة السلام - جمعية هيليا

يُستكمل هذا الدليل بتقرير آخر بعنوان "الاحتلال والنزاع والأبوية وآثارهم على النساء الفلسطينيات". صدر كلا المنشورين في إطار مشروع "إشراك المجتمع بأكمله في مكافحة العنف الجنسي وضمان الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة الفلسطينية في الخليل وقليلية وطوباس) الضفة الغربية ، فلسطين" (، بقيادة HÈLIA Associació وتمويل من الوكالة الكاتالونية للتعاون الإنمائي (ACCD).

بالتعاون مع:



Agència Catalana
de Cooperació
al Desenvolupament



Generalitat
de Catalunya

يمكن نسخ محتويات هذا التقرير ونشرها بحرية، بشرط الاستشهاد بها بشكل صحيح. محتوى هذا المنشور هو من مسؤولية مدرسة ثقافة السلام (Escola de Cultura de Pau) الحصرية ولا يعكس بالضرورة رأي الوكالة الكاتالونية للتعاون من أجل التنمية (ACCD).



التطبيق والتحديات والقيود في فلسطين

شكّل اعتماد قرار مجلس الأمن (1325) حول المرأة والسلام والأمن في العام 2000 منعطفًا هامًا لإدراج منظور النوع الاجتماعي (المنظور الجندي) في الأجندة الدولية الخاصة بالسلام والأمن. يعترف القرار، من جهة، بالآثار المحددة وغير المتناسبة للنزاعات المسلحة على النساء والفتيات ويؤكد، ومن جهة أخرى، الدور الحاسم الذي يمكن وينبغي على النساء لعبه في منع النزاعات وحلّها، وفي مفاوضات السلام و في جميع المجالات المتعلقة ببناء السلام. هكذا إذًا، يؤكد القرار على أهمية المشاركة المتساوية للنساء في جميع الأنشطة المتعلقة بالحفاظ على السلام والأمن وتعزيزهما وبضغ، لأول مرة، إطارًا سياسيًا وقانونيًا يمكن النساء في جميع أنحاء العالم من المطالبة بمساحة يمكنهن من خلالها إسماع أصواتهن في هذه المجالات (Anderlini) 2007. (أتى هذا القرار، المُلمزم للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، كثمره لجهودٍ حثيثة قامت بها منظمات المجتمع المدني وكانت له سابقين ذاتي صلة تعتبران أداتين من أدوات الإطار المعياري والسياسي الخاص بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وهما تحديداً: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي أُقرت في عام 1979 - والتي تقر بأن تعزيز السلام والأمن الدوليين يساهم في المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة - وإعلان ومنهاج عمل بكين، الذي تم إطلاقه في عام 1995 - والذي حدد قضية المرأة والنزاع المسلح كأحد مجالات اهتمامه الخاص.¹

أفسح القرار 1325 الطريق للموافقة على سلسلة أخرى من القرارات -ثمانية قرارات حتى الآن -تشكل حاليًا ما يُعرف بأجندة المرأة والسلام والأمن.² بشكل عام، طورت هذه القرارات جوانب من القرار 1325 وعززت آليات تطبيقه والإشراف عليه، محوِّلة الأجندة الخاصة بالمرأة والسلام والأمن إلى برنامج عمل للأمم المتحدة نفسها وللحكومات والمجتمع المدني. ومع ذلك، بعد ما يقرب من عقدين من الموافقة على القرار 1325، لا يزال من غير الممكن تحقيق توازن إيجابي. على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك تحديات متعددة أمام تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن على المستوى العالمي. أشارت تقارير مختلفة، بما في ذلك العديد من التقارير التي تم إعدادها بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة للقرار 1325، إلى التحديات المختلفة القائمة بسبب المسافة الكبيرة بين الالتزامات المُتعهد بها والواقع.³ وقد حذرت بعض الانتقادات، من بين أمور أخرى، من بقرطة الأجندة، وتطويعها من قبل العسكرة -التي استخدمتها بشكل أساسي لزيادة عدد النساء في القوات المسلحة - كما أشارت إلى الحاجة إلى اعتماد نهج أكثر شمولاً يسمح بتطبيق منظور النوع الاجتماعي الذي يدعو إلى التفكير النقدي في أدوار الرجال، وأشكال الذكورة العنيفة، والعلاقات بين العسكرة والنظام الأبوي والنزاعات المسلحة (Villellas) 2015. (أبرزت أسئلة أخرى أن الإطار الذي قدمته أجندة المرأة والسلام والأمن لم يغير من التركيز على الأمن التقليدي، مما أدى إلى إهدار الإمكانيات التحويلية التي حملها المجتمع الدولي في الأجندة (Swaine) 2019). (كما أبرزت الميزانيات العمومية استمرار تهميش النساء في مجالات مثل مساحات التفاوض الرسمية،

¹ لمزيد من المعلومات، راجع/ي الدليل السريع "القرار 1325 حول المرأة والسلام والأمن" المتوفر باللغة الكتالونية على موقع النساء والسلام والأمن: <http://donespausageuretat.cat>

² قرارات مجلس الأمن 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، 1960 (2010)، 2106 (2013)، 2122 (2013) و 2242 (2015). مع الأخذ في الاعتبار المناهج التي تؤكد على الحاجة إلى تطبيق منظور النوع الاجتماعي بطريقة أكثر شمولية، ونظراً لتنوع الأدوار والتوقعات والخبرات والأولويات في قضايا السلام والنزاع، تستخدم مختلف الجهات الفاعلة في هذا المجال تعبير "النوع الاجتماعي (الجنس والسلام والأمن)" على أساس أن "الجنس" لا يعادل "المرأة". (في هذا التقرير، يُستخدم مصطلح "المرأة والسلام والأمن" لأنه الأكثر استخداماً عند الإشارة إلى مجموعة القرارات التي وافقت عليها الأمم المتحدة في هذا المجال. لمعالجة هذه المعضلة، اختارت بعض المنظمات مثل إدارة الشؤون السياسية (DPA) استخدام المتغير المزدوج: "النوع الاجتماعي (الجنس) /المرأة، والسلام والأمن".

³ راجع/ي Radika Comaraswamy, *Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the Implementation of United Security Council Resolution 1325*, UN Women, 2015

على الرغم من أحكام أجندة المرأة والسلام والأمن؛ ومن أن الدراسات الحديثة أكدت أن مشاركتهن إيجابية لنجاح جهود السلام وفعاليتها واستدامتها (Coomaraswaamy ٢٠١٥؛ Paffenholz وآخرون ٢٠١٥)؛ ومن أنه يجب أن يكون واضحاً، كمسألة من مسائل الحقوق الأساسية، أن النساء - اللواتي يمثلن نصف السكان - يجب أن يلعبن دوراً مهماً في جميع مجالات صنع القرار.

يبدو أن لتنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن أهمية خاصة في سياق كالتالي الفلسطيني، حيث تواجه النساء عنفاً متعددًا نتيجة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي ولصراع طويل الأمد يشمل انتهاكات لا حصر لها لحقوق الإنسان للسكان الفلسطينيين، وله تبعات محددة وغير متناسبة على النساء والفتيات.⁴ في سياق كهذا من الضروري أخذ أصوات النساء في عين الاعتبار لمعالجة القضايا الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن. في هذا السيناريو إذاً، كيف يتم تطبيق أجندة النوع الاجتماعي والسلام والأمن في فلسطين وما هي الإنجازات والتحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة لتطبيقها؟ يهدف هذا الدليل إلى مقارنة وضع أجندة النوع الاجتماعي والسلام والأمن في فلسطين، ومعالجة قضايا مثل تلقيها وتنفيذها في السياق الفلسطيني، ووضع تطوير خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ والتحديات والقيود التي ما زالت تعترض تنفيذ الأجندة، لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة الحقيقية للمرأة في مفاوضات السلام والجهود المبذولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية.

القرار ١٣٢٥ في فلسطين

يُدرج استقبال وتلقي القرار ١٣٢٥ في فلسطين في إطار عام من عدم الثقة والريبة من جانب السكان الفلسطينيين تجاه المجتمع الدولي نظراً لغياب الالتزام والآليات التي من شأنها مواجهة وإنهاء عقود من الاحتلال الإسرائيلي؛ ولعدم تطبيق القرارات الدولية،

وأحكام القانون الإنساني الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان في فلسطين.⁵ في الحالة المحددة للقرار ١٣٢٥، تجدر الإشارة أيضاً إلى أن القرار تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠٠، عام الانتفاضة الثانية، وهي فترة حرجة بشكل خاص إذ تفاقمت معها التحديات التي تواجه السكان الفلسطينيين والنساء على وجه الخصوص. في هذا السيناريو بالذات، تتوافق العديد من الأصوات في تحديد ما يعتبرونه ضعفاً أو نقصاً في القرار ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن فيما

⁴ راجع/ي التقرير الأول الذي أُعد في إطار هذا المشروع بعنوان "الاحتلال والنزاع والأبوية وآثارهم على النساء الفلسطينيات"، متوفر على موقع مدرسة ثقافة السلام: <https://escolapau.uab.cat/informes-2/impactos-mujeres-palestinas/>

⁵ بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، والقرارات الرمزية مثل قرار الجمعية العامة ١٩٤ بشأن حق العودة للاجئين الفلسطينيين (١٩٤٨)، وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) بشأن الانسحاب من الأراضي المحتلة، وقرارات تدين الضم غير القانوني للقدس من قبل إسرائيل أو، مؤخراً، قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٤ الذي يدين المستوطنات الإسرائيلية (٢٠١٦)، من بين أمور أخرى. فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، أعرب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في بيانه الأخير ٢٢ آذار / مارس ٢٠١٩ (حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، عن قلقه "لأن إسرائيل، كقوة محتلة، تواصل انتهاكها للقانون الإنساني الدولي وارتكابها لانتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، مثل تلك الناتجة عن الاستخدام المفرط للقوة والعمليات العسكرية التي تتسبب في مقتل وإصابة المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال والنساء، وكذلك المتظاهرين والصحفيين السلميين، حتى باستخدام الذخيرة الحية؛ والاعتقال التعسفي للفلسطينيين، وبعضهم معتقل منذ عقود، واستخدام العقوبات الجماعية؛ وإغلاق المناطق ومصادرة الأراضي؛ وبناء وتوسيع المستوطنات، وبناء جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة ينحرف عن خط الهدنة لعام 1949؛ والتهجير القسري للمدنيين، بما في ذلك المجتمعات البدوية؛ والسياسات والممارسات التي تميز ضد السكان الفلسطينيين وتؤثر عليهم بشكل غير متناسب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ والتوزيع التمييزي لموارد المياه بين المستوطنين الإسرائيليين المقيمين بشكل غير قانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبين السكان الفلسطينيين في تلك الأراضي؛ وانتهاك الحق الأساسي في السكن اللائق، وهو جزء لا يتجزأ من الحق في مستوى معيشي لائق؛ وإلغاء تصاريح الإقامة لفلسطينيي القدس الشرقية وطردهم من المدينة، وتدمير الممتلكات والبنية التحتية، مثل منازل الفلسطينيين؛ عرقلة المساعدة الإنسانية وتدمير البنى التحتية المقدمة في إطار المساعدة الإنسانية، من بين أمور أخرى، مما يسهم في خلق بيئة قسرية تؤدي إلى النقل القسري للمدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك عند تطبيقها كعمل من أعمال العقاب الجماعي الذي يتعارض مع القانون الدولي الإنساني؛ فضلاً عن حوادث المضايقات والاعتداءات على الطلاب والمرافق التعليمية من قبل المستوطنين الإسرائيليين نتيجة للأعمال العسكرية الإسرائيلية؛ وعن أنواع أخرى من الإجراءات التي تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعة الجغرافية وتكوين الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية".

يتعلق بفلسطين، من خلال عدم دمج قضية الاحتلال بشكل خاص بحيث تنعكس تأثيراته على النساء والفتيات الفلسطينيات. هكذا، تؤكد بعض الأصوات المنبثقة من النسوية السلمية، أن "النساء الفلسطينيات يعتبرن أن أجندة المرأة والسلام والأمن لم تشمل تماماً الاحتلال وتأثيراته غير المتناسبة على النساء اللاتي يعشن في ظل هذا النظام، سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، وما يترتب على ذلك من عواقب وأعباء على النساء الفلسطينيات اللاتي يحملن الجنسية الإسرائيلية".⁶

دفع هذا التصور بعض النشطاء إلى اعتبار أن القرار ١٣٢٥ والقرارات اللاحقة به لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية نظراً لخصوصية السياق. من وجهة النظر هذه، فإنه لا فائدة من أجندة المرأة والسلام والأمن لأن الوضع في فلسطين لا يمكن تصنيفه على أنه نزاع أو ما بعد نزاع، ولأن فلسطين لم تتجح في ترسيخ نفسها كدولة تعمل بكامل طاقتها ولأنه لم يتم تضمين احتياجات وأولويات المرأة الفلسطينية من حيث الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأجندة (Rayman, Izen and Parker, ٢٠١٦). (حتى أن بعض المؤلفين جادلوا بأنه في السياق الفلسطيني، سيتم استخدام القرار ١٣٢٥ "لتأديب - بدلاً من تعزيز - النشاط السياسي للمرأة ضمن أجندة سلام نسوية دولية محددة") ربحتر ديفرو ٢٠١١. ومع ذلك، جادلت أصوات فلسطينية أخرى بأن القرار وجدول الأعمال مفيضان لمعالجة مختلف أشكال القمع الذي تعاني منه المرأة الفلسطينية لأنها توفر إطاراً لكل من النضال ضد الاحتلال الإسرائيلي والنضال الاجتماعي ضد النظام الأبوي ومن أجل التمتع الكامل بحقوق المرأة الفلسطينية. هكذا إذاً، يُنظر بشكل إيجابي إلى الأجندة باعتبارها تشكل أداة دولية وتقدم لغة مشتركة على المستوى العالمي لمعالجة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر) والسلام والأمن، كما يُقر بأن القرار ١٣٢٥ بشكل عام يتصل بالشواغل والتحديات التي تواجهها المرأة الفلسطينية (ريمان، آيزن وباركر ٢٠١٦، مفتاح ٢٠١٧). (في سياق يمكن أن تفهم فيه بعض القطاعات مصطلح "السلام" على أنه "استسلام" أو "تنازلات"، قدرت المنظمات الفلسطينية بشكل إيجابي أن فكرة السلام في القرار ١٣٢٥ مرتبطة بقضايا مثل سيادة القانون والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص) (مفتاح ٢٠١٨).

مع الإصرار على أوجه القصور في أجندة المرأة والسلام والأمن لفهم خصوصيات الحالة الفلسطينية - انتقدت منظمات نسائية فلسطينية، على سبيل المثال، أن التقرير العالمي في الذكرى الخامسة عشرة للقرار رقم ١٣٢٥ الذي أعدته الأمم المتحدة لم يتضمن إشارات إلى واقع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال (مفتاح ٢٠١٧ - (أدرجت جهات فاعلة فلسطينية مختلفة القرار ١٣٢٥ في خطاباتها وأجنداتها وشاركت في تنفيذه في العقدين الماضيين. "بشير القرار ١٣٢٥ إلى حالات النزاع. أجرينا مناقشات داخلية حول كيف يمكننا وصف الموقف، وإذا كان بإمكاننا وصفه بأنه نزاع (...). نحاول تحليل الموقف على افتراض أننا نعيش في نزاع طويل الأمد، وبالتالي فإن وضعنا والانتهاكات التي يفرضها الاحتلال يمكن تضمينها في القرار ١٣٢٥ (...). إلى حد ما، نحن الفلسطينيات لسنا "سعداء" بالقرار. نعتقد أنه لا ينطبق حقاً على وضع النساء تحت الاحتلال، لكننا حاولنا تحليله بشكل أكبر، وفي إطار عنصر المساءلة، وجدنا طرقاً لجعل إسرائيل مسؤولة" هكذا يشرح مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (WGLAC) وهو منظمة لها تاريخ طويل في توثيق وإدانة انتهاكات الاحتلال من منظور النوع الاجتماعي.⁷ وتتفق أصوات فلسطينية أخرى مع هذا الطرح: "رضيت الحركة النسائية باستخدام القرار للمطالبة بمحاسبة إسرائيل على جميع الانتهاكات بحق النساء الفلسطينيات (...). ثم تم أيضاً الترويج لاعتماد هذا القرار والتأثير عليه في سياق الحكومة، واقترح كيف يمكن للحكومة الفلسطينية استخدامه أو مساءلتها عنه، وكيفية ربط القرار بإصلاحات قانونية بقصد حماية حقوق المرأة ومكافحة العنف الأسري".⁸

تعتبر ناشطات فلسطينيات أن الأجندة الدولية بشأن المرأة والسلام والأمن لم تتعامل بطريقة ملائمة مع ظاهرة الاحتلال وآثاره غير المتناسبة على النساء والفتيات الفلسطينيات

بالتالي، كانت إحدى الخطوات الأولى هي تكيف القرار مع السياق الفلسطيني والاعتراف به كأداة مفيدة لمساءلة إسرائيل عن الاحتلال. وهذا المعنى، ينبغي التذكير بأنه على الرغم من الانتقادات الموجهة إلى المجتمع الدولي لعدم تدخله في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فقد اختارت السلطات الفلسطينية والجهات الفاعلة الاجتماعية استراتيجيات تدويل الصراع

⁶ مقابلة مع ليلي العودات، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

⁷ مقابلة مع أمل أبو سرور، مديرة برامج، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

⁸ مقابلة مع رهام الفقيه، مديرة تطوير الاتصال والتواصل في مفتاح، ولميس شعبي، مديرة برامج المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

واستخدام المواثيق الدولية وإدانة الاحتلال الإسرائيلي في المحافل الدولية بقصد إبراز مطالبهم وتجنب -جزئياً على الأقل -عدم التناسب العميق في القوة مع إسرائيل". على الرغم من غياب الإنجازات الكبيرة على المستوى الدولي، إلا أن التوجه إلى المجتمع الدولي لا يزال يعتبر من أهم استراتيجيات النضال الفلسطيني ، بما في ذلك نضال المرأة الفلسطينية " (مفتاح ٢٠١٧).

في هذا السيناريو، أبرزت بعض التحليلات الطريقة التي أدرجت بها المنظمات النسائية القرار ١٣٢٥ في عملها وفي تحديد استراتيجياتها. ومن الأمثلة المتكررة في الأدبيات حول هذا الموضوع تجربة اللجنة الدولية للمرأة (IWC)، التي أنشأتها فلسطينيات وإسرائيليات في عام ٢٠٠٥ بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بهدف ضمان تنفيذ القرار ١٣٢٥ وضمان قدرة النساء على التأثير في أي مفاوضات سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين (Farr ٢٠١١). (بقصد الحصول على الرؤية والاعتراف، اختارت نساء من النخبة الاجتماعية والسياسية الإسرائيلية والفلسطينية كن على تواصل بالفعل ومشاركات في مبادرات السلام منذ الثمانينيات استخدام لغة القرار لبناء مساحة من شأنها أن تعزز حلاً عادلاً ومستداماً على أساس حل الدولتين (Anderlini ٢٠٠٧، Farr ٢٠١١). (كانت اللجنة ذات طابع ثلاثي، حيث تضمنت أيضاً قيادات نسائية دولية بارزة ، وبذلت جهداً من أجل ذلك تضمنين منظور جنسوي ونسوي، للدفاع عن حقوق المرأة وزيادة مشاركتها في مساحات التفاوض الرسمية وغير الرسمية. في عام ٢٠٠٧، في إطار مؤتمر أنابوليس -الذي انعقد رسمياً بهدف إعادة تنشيط عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين -ضغطت اللجنة الدولية للمرأة للحصول على مقعد في المؤتمر. على الرغم من مطالباتهن ومن الجهود التي قام بها كبار مسؤولي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، لم تحصل اللجنة على تمثيل في المؤتمر (Benett ٢٠١٨).

بعد ذلك بسنوات، انتهى المطاف باللجنة الدولية للمرأة إلى الانحلال في عام ٢٠١١ بسبب الخلافات العميقة بين الممثلات الإسرائيليات والفلسطينيات. تفاقمت الصعوبات في إيجاد أرضية مشتركة داخل اللجنة بسبب وحشية بعض الأعمال الإسرائيلية، خاصة بعد عملية الرصاص المصوب في غزة ، التي أدت في العام ٢٠٠٨ إلى مقتل ١٤٠٠ فلسطيني وفلسطينية، معظمهم من المدنيين. ومع ذلك ، فإن التباعد قد تأثر أيضاً بالتفسيرات المتباينة للقرار ١٣٢٥. تبرز ريكتر ديفرو (٢٠١٢) (في تحليلها لهذه الحالة أن "الفلسطينيات الأعضاء في اللجنة وإجهن مشاكل جدية في تحدي التفسير السائد للإسرائيليات والقراءة النسوية الضيقة للقرار ١٣٢٥. كما أنهن لم يتمكن من إبراز تفسيراتهن للقرار ١٣٢٥ من منظور الحقوق في ثلاثة مجالات رئيسية: المشاركة والحماية والتمكين . "وتؤكد المؤلفة أن الأولوية أعطيت لمبدأ "الوصول إلى " على حساب النهج الملتزم بـ "تحويل" الوضع الراهن غير المتكافئ وأن منظور النوع الاجتماعي لم يكن كافياً للتغلب على أهم انقسام -"نساء محتلات ونساء تحت الاحتلال - "بين الإسرائيليات والفلسطينيات. لذلك، انتهى الانقسام والتضاد حول الخبرات والمواقف إلى أن يكون عقبة خطيرة أمام اللجنة الدولية للمرأة.

إلى جانب المبادرات المشتركة بين الفلسطينيات والإسرائيليات مثل اللجنة الدولية للمرأة، قامت هيئات فلسطينية أخرى بدمج القرار ١٣٢٥ في عملها مثل المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح) - مفتاح ليست مبادرة حصرية للنساء ، ولكنها تتمتع بخبرة واسعة في قضايا التمكين وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (Farr ٢٠١١) - (التي طورت عملاً مكثفًا في مجال النوع الاجتماعي والسلام والأمن في فلسطين. في حالة مفتاح، فقد شمل ذلك إعداد مواد لإعطاء أفكار للنساء حول كيفية دمج القرار ١٣٢٥ في عملهن ، وتعزيز المساحات للنقاش وتحديد الأولويات في تنفيذ القرار ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن من المنظور الفلسطيني وإجراء تقييمات لتطبيقه، من بين أنشطة أخرى. حددت مفتاح في تقرير نُشر عام ٢٠١٨ ، ثلاث مراحل في تنفيذ القرار ١٣٢٥ في فلسطين. الأولى، التي تمتد من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ ، ركزت على معرفة القرار وانعكاساته على انطباقه على السياق الفلسطيني. الثانية ، من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٢ ، ترتبط ببدء الإجراءات المنظمة، كإنشاء الشبكات والاتلافات والعمل على توثيق الانتهاكات من أجل المساءلة ؛ والثالثة ، من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٨ ، تركز بشكل أكبر على بناء التحالفات والعمل على المستوى الرسمي، بما في ذلك إنشاء لجنة رفيعة المستوى لتنفيذ القرار ١٣٢٥، وصياغة استراتيجية على المستوى الوطني وأنشطة على المستويين الإقليمي والدولي. من المعالم البارزة في هذه المرحلة الأخيرة، وعملية تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين ، الموافقة على خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥.

خطة العمل الوطنية الفلسطينية

خطط العمل الوطنية هي أدوات تعتمد على الدول/الحكومات وتسمح لها بالتفصيل المحدد للالتزامات المكتسبة في إطار أجندة المرأة والسلام والأمن وتكييفها على المستوى الوطني، من خلال تطوير الاستراتيجيات والسياسات والتدابير الملموسة، بغرض تسهيل تنفيذها في كل الدول. من وجهة النظر المثالية، ينبغي تصميم هذه الخطط وتنفيذها بمشاركة

جوهرية من المجتمع المدني؛ وتحديد الأهداف والمسؤوليات والجدول الزمني للتنفيذ بوضوح؛ كما ينبغي توفر موارد تسمح بتنفيذها بشكل فعال ووضع آليات متابعة واضحة لتسهيل تقييم تنفيذها وضمان المساءلة. من حيث المحتوى، يُقترح تطوير خطط العمل الوطنية مع أخذ أربعة محاور عمل لأجندة المرأة والسلام والأمن في عين الاعتبار: الوقاية والحماية والمشاركة والإغاثة والتعافي.⁹ اعتباراً من منتصف عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي عدد الدول التي وضعت خططاً وطنية خاصة بالنوع الاجتماعي والسلام والأمن ٨١ دولة ٤٢٪ من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (وفي بعض الحالات كان الجيل الثاني أو الثالث من هذه الخطط ساري المفعول بالفعل).¹⁰

انضمت المنطقة العربية مؤخراً إلى هذه المجموعة من البلدان: لم يكن حتى عام ٢٠١٤ حين أصبح العراق الدولة الأولى في المنطقة التي تفر خطة العمل الوطنية، تليه فلسطين، التي أطلقت في نهاية عام ٢٠١٦ خططها للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. بعد ذلك، أطلق الأردن خطته (٢٠١٨-٢٠٢١)، ووافقت تونس على الخطة في عام ٢٠١٨، وكان لبنان لا يزال في طور الإعداد في عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠١٥، وافقت جامعة الدول العربية أيضاً على خطة عمل إقليمية لتنفيذ القرار ١٣٢٥. تؤكد بعض الدراسات أن هناك بعض الشكوك في المنطقة حول فائدة هذه الخطط، إما بسبب احتمال أنها لن تصبح إلا إعلان نوايا إذا لم يتم الالتزام بالإجراءات المناسبة لتطويرها أو لأنها تعتبر أن سياق النزاع في بعض البلدان يحد من فرص إعطاء الأولوية لخطة من هذا النوع (Fellin ٢٠١٨). (ومع ذلك، تدافع بعض التحليلات عن التأثير الإيجابي لهذه الأنواع من الخطط. وفقاً لبيانات من Inclusive Security، أصبحت البلدان التي اعتمدت خططاً وطنية أكثر سلاماً وشهدت انخفاضاً في مستويات عدم المساواة بين الجنسين (Holt Ivry وJacevi ٢٠١٧). (كما تم التشديد على أن خطط العمل الوطنية يمكن أن تشكل أدوات مفيدة للمنظمات النسائية المحلية، من خلال إتاحة إمكانية المشاركة في إعداد وتنفيذ ورصد الخطط وفتح مساحات للحوار مع حكوماتها بشأن مسائل النزاع والسلام من منظور النوع الاجتماعي) ميسا ٢٠١٦).

كانت فلسطين ثاني دولة تقر خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ في المنطقة العربية

في حالة فلسطين، تم تنسيق تطوير الخطة الوطنية من قبل لجنة وطنية رفيعة المستوى -اللجنة الوطنية العليا لتنفيذ القرار - 1325 التي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٢ من قبل مجلس الوزراء الفلسطيني بقيادة وزارة شؤون المرأة. ضمت هذه اللجنة الجهات الفاعلة في الحكومة والمجتمع المدني -ممثلين من مختلف الوزارات، ومكتب الإحصاء الوطني، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية¹¹ ومنظمات غير حكومية مثل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي أو الحق أو مفتاح -التي عقدت سلسلة من المشاورات حول الجوانب ذات الصلة بالخطة.¹² وسبقت خطة العمل الشاملة بالموافقة في عام ٢٠١٥ على وثيقة استراتيجية لتنفيذ القرار ١٣٢٥، دمجت المبادئ التوجيهية لوثيقة إطار العمل بشأن النوع الاجتماعي والسلام والأمن المعدّة في عام ٢٠١٥ من قبل ائتلاف شمل منظمات المجتمع المدني فقط - التحالف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥. أدت عملية إعداد خطة العمل الشاملة -التي حظيت بالدعم الفني والمالي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والاتحاد الأوروبي، من بين آخرين - إلى وثيقة تحدد ثلاثة أهداف استراتيجية في مجالات الحماية والمساواة والمشاركة. وبالتالي، فإن الهدف الأول لقانون العمل السياسي هو تعزيز حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، وخاصة من الانتهاكات الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي؛ والثاني تحميل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن الانتهاكات ضد النساء والفتيات الفلسطينيات. والثالث يسعى إلى تحسين مشاركة المرأة الفلسطينية في عمليات صنع القرار محلياً ودولياً.

وبالتالي، فإن إحدى خصائص الخطة هي محاولة مواجهة آثار الاحتلال. وبهذا المعنى، فإن المنظمات النسائية المشاركة في عملية صياغة الخطة يرين أن الوثيقة تجسد هذا الواقع وتسمح بمعالجة المساءلة من منظور مزدوج. فمن جهة، تبرز

⁹ لمزيد من المعلومات، راجع/ي الدليل السريع "خطط العمل الوطنية حول المرأة والسلام والأمن" المتوفر باللغة

الكثالونية على موقع النساء والسلام والأمن: <http://donespauseguretat.cat>

¹⁰ بيانات متوفرة حتى آب/أغسطس ٢٠١٩ على موقع برنامج النساء والسلام والأمن التابع لرابطة النساء الدولية للسلام والحرية (Peacewomen). تمت استشارتها في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

¹¹ أنشأ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العام ١٩٦٥ ككيان داخل منظمة التحرير الفلسطينية.

¹² لمعرفة المزيد حول منهجية العمل المستخدمة لإعداد الخطة ومحتوياتها، راجع/ي نص الخطة الكامل: *The National Action Plan for the Implementation of UNSCR 1325 Women, Peace and Security, Palestine 2017-2019*

المتوفر على <https://www.peacewomen.org/action-plan/national-action-plan-palestine>

الوثيقة التزامات دولة الاحتلال والطرق التي تعمل بها إسرائيل كاحتلال بشكل مباشر وغير مباشر على تكييف حياة النساء والفتيات الفلسطينيات؛ ولكن أيضاً تتيح الفرصة للتركيز على سياسات مسؤولية السلطات الفلسطينية، على سبيل المثال فيما يتعلق بالخدمات المقدمة للنساء المتأثرات بالعنف على أساس النوع في سياق النزاع.¹³ كما يقدر ممثلو المجتمع المدني بشكل إيجابي العملية التشاركية التي سمح بها تطوير الخطة، والتحالفات التي تم إنشاؤها بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني، وحقيقة أن كلاً من اللجنة المشتركة واللجنة المكونة حصرياً من منظمات المجتمع المدني تشارك في متابعتها. فضلاً عن ذلك، لا بد من الإشارة إلى الدور الريادي لفلسطين في العمل على القرار ١٣٢٥ مقارنة بالدول الأخرى (في المنطقة) (مفتاح ٢٠١٨).

تحاول خطة العمل الفلسطينية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ مساءلة إسرائيل عن آثار الاحتلال، إلا أنها تركز في الوقت نفسه على سياسات مسؤوليات السلطات الفلسطينية.

ومع ذلك، عند تقييم تنفيذ الخطة، ترتفع أصوات انتقادية مشيرة إلى وجود عجز في الالتزام السياسي والاقتصادي الرسمي لتنفيذ الخطة. وهكذا، على سبيل المثال، على الرغم من تقدير تكاليف الخطة أثناء عملية الإعداد، إلا أنه لم يتم تضمينها بشكل نهائي في الوثيقة، ويحذر المجتمع المدني من وجود مشاكل خطيرة بسبب نقص الموارد المخصصة لتنفيذها (مفتاح ٢٠١٨).¹⁴ في هذا السياق، تؤكد بعض الأصوات أن منظمات المجتمع المدني هي التي تتحمل بشكل أساسي مسؤولية تنفيذ الخطة) على سبيل المثال، فيما يتعلق بتوثيق انتهاكات الاحتلال وتقديم الأدلة أمام المنظمات الدولية لتسهيل مساءلة إسرائيل. (من منظور مقارن، وجدت تحليلات أخرى أيضاً أن برامج العمل الوطنية في المنطقة تركز بشكل أساسي على الاحتياجات والأولويات المؤسسية، على حساب الاحتياجات الاستراتيجية والعملية للنساء والفتيات. في حالة فلسطين، فإن ٥١٪ من التدابير المتعلقة بتنفيذ الخطة تركز على الاحتياجات والأولويات المؤسسية، و٣٠٪ على الاحتياجات الاستراتيجية، و١٩٪ على الاحتياجات العملية للنساء والفتيات (Swaine ٢٠١٨). (تم تصميم الخطة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، لذا فهي لا تزال في مرحلة التنفيذ، والتقييمات النهائية لتنفيذها وتأثيرها معلقة، لكن المنظمات المشاركة في تطويرها تؤكد أنه من المتوقع إصدار نسخة ثانية من الخطة مع أهداف استراتيجية مشابهة لتلك الواردة في الخطة الأولى.¹⁵

التحديات والقيود المتعلقة بأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين

من منظور أجندة المرأة والسلام والأمن، لا يمكن إنكار التحديات العديدة والهائلة التي لا تزال قائمة في فلسطين إذا أخذ المرء في الاعتبار الواقع المزمع للعنف المتعدد الذي تواجهه النساء والفتيات الفلسطينيات في حياتهن اليومية نتيجة سياسات الاحتلال الإسرائيلي -العنف العشوائي، والفصل العنصري، والتمييز، ونظام الفصل العنصري، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، من بين ممارسات أخرى -التي تنجم عنها آثار مباشرة وغير مباشرة وغير متناسبة ومحددة على النساء الفلسطينيات، والتي تخضع أيضاً للسياق الأبوي. وقد شجبت المرأة الفلسطينية هذا الواقع في المحافل الدولية. في عام ٢٠١٨، في إطار النقاش المفتوح حول المرأة والسلام والأمن، أكدت رندة سنيورة، وهي أول امرأة فلسطينية تشارك في جلسات الحوار المفتوح مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على البعد الجندي للاحتلال والأزمة الإنسانية الناجمة عنه، شارحة كيف يسهم كلاهما في تفاقم حالة عدم المساواة القائمة بين الجنسين وتعزيز البنى الأبوية للمجتمع الفلسطيني، كما حذر من أن العنف في المجال العام يؤدي إلى زيادة العنف في المجال الخاص، ونددت بأن الظروف التي أوجدها الاحتلال كان لها تأثير جوهري على وصول المرأة الفلسطينية إلى العدالة وسبل العيش.¹⁶ هذه الحقيقة مستدامة وتفاقت بسبب إصرار إسرائيل على سياساتها القائمة على الأمر الواقع في مناخ من الإفلات من العقاب، والذي يتفاقم بسبب السياق الدولي الذي تكون فيه الجهات الفاعلة الرئيسية -مثل الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بدونالد ترامب -داعمة بشكل صريح للروايات والمصالح الإسرائيلية. في هذا السيناريو، تؤكد

¹³ مقابلة مع أمل أبوسرور، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩

¹⁴ نفس المرجع.

¹⁵ مقابلة مع رهام الفقيه، مديرة تطوير الاتصال والتواصل في مفتاح، ولميس شعبي، مديرة برامج المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

¹⁶ راجع/ي التقرير الأول الذي أعد في إطار هذا المشروع بعنوان "الاحتلال والنزاع والأبوية وآثارهم على النساء

الفلسطينيات"، متوفر على موقع مدرسة ثقافة السلام: <https://escolapau.uab.cat/informes-2/impactos-mujeres-palestinas/>

الأصوات الفلسطينية أن أحد الاهتمامات الرئيسية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥، والتي تشاركها المنظمات النسائية الأخرى على المستوى الدولي، تتعلق بعدم قدرتها على محاسبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان على الرغم من الأدلة.¹⁷ وقد أشار بعض المؤلفين بشكل خاص إلى صعوبات التطبيق أو الإنفاذ هذه في حالة القرار ١٣٢٥ نظراً لاعتماد الأخير على إرادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تنفيذه (ريختر ديفرو، ٢٠١٢).¹⁸

من المحاور الرئيسية الأخرى حيث يتم تحديد التحديات المستمرة نذكر مجال المشاركة. أبرزت الدراسات والخبراء أنه على الرغم من كونها مكوناً رئيسياً في أجندة المرأة والسلام والأمن، فإن المشاركة الجوهرية للمرأة في مفاوضات السلام وحل النزاعات هي أحد المجالات التي تم إحراز تقدم أقل فيها، والتي تزداد فيها مخاطر التراجع. بعض العوامل الرئيسية التي من شأنها أن تحد من التقدم في هذا المجال هي النظام الأبوي وعدم المساواة المستمرة بين الجنسين، والحد من الحيز السياسي، والاعتراف المحدود بخبرات المرأة ومعارفها، من بين عوامل أخرى (Coomaraswamy، ٢٠١٥؛ UN Women، ٢٠١٨). ولطالما استتكرت الناشطات الفلسطينيات هذا الإقصاء. في خطابها أمام مجلس الأمن الدولي، صرحت رنده سنيورة أنه "على الرغم من أن المرأة كانت في طليعة حركة التحرير الفلسطينية وأن السلطة الفلسطينية عملت مع نساء من المجتمع المدني لوضع خطة العمل الوطنية لعام ١٣٢٥، إلا أن قلة من النساء كن ممثلات في محادثات السلام. كانت المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً على حد سواء كمفاوضة رسمية وفي الفرق الاستشارية الفنية، على الرغم من الأدلة على أن مشاركة المرأة كانت في كثير من الأحيان حاسمة في العمل عبر الانقسامات السياسية، وفي بناء الدعم الشعبي للسلام، وفي جلب الخبرة الأساسية في مجال حقوق الإنسان أو في قضايا مثل الصحة أو الوصول إلى الموارد" (WILPF، ٢٠١٨).¹⁹ (وقد لوحظ تهميش النساء الفلسطينيات من المساحات الرسمية سواء في المفاوضات مع إسرائيل أوفى مبادرات المصالحة الداخلية لرأب الصدع بين حماس وفتح).

فيما يتعلق بالمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تشير النسوية الدولية السلمية إلى أنه على الرغم من وجود العديد من النساء في الوفد الفلسطيني في الاجتماعات الرئيسية لعملية السلام في أوائل التسعينيات، إلا أن مشاركتهن قد انخفضت ومنذ ذلك الحين لم يعد هناك من حضور بارز للنساء في الاجتماعات عالية المستوى.²⁰ خلال مفاوضات السلام لم يتجاوز عدد النساء في الوفود المتعاقبة إلا امرأة واحدة (بحسب مفتاح) ٢٠١٨. (وعلى الرغم من أن المفاوضات متوقفة منذ سنوات عديدة،²¹ إلا أن إحدى المحاولات الأخيرة لإعادة تفعيلها خلال ولاية باراك أوباما لم تشمل وجود نساء فلسطينيات، إذ عُقدت الجولات الست لما سُمي بـ "محادثات التقارب" بدون اتصال مباشر بين الطرفين (في غياب ممثلات فلسطينيات Farr) ٢٠١١). وتجدد الإشارة إلى أن غياب المشاركة الهادفة للمرأة الفلسطينية في الفضاءات الرسمية قد حصل، كما هو الحال في العديد من السياقات الأخرى، على الرغم من أنها شاركت منذ عقود في أعمال السلام من خلال قنوات ومساحات غير رسمية.

وفيما يتعلق بالمفاوضات من أجل المصالحة الفلسطينية الداخلية، لم يتم كذلك إشراك النساء بطريقة مؤثرة في المحاولات المختلفة للتغلب على النزاع والانقسام السياسي القائم منذ عام ٢٠٠٥. وهكذا، على سبيل المثال، إذا نظرنا إلى تواجد النساء - علماً أن هذا التواجد لا يعني بالضرورة المشاركة الفعالة أو لا يعكس الأصوات النسوية - فقد شاركت سيدتان فقط في محادثات الوحدة التي عقدت في القاهرة عام ٢٠١١، على الرغم من عدم شغلها لمناصب قيادية (Farr) ٢٠١١. (وتشير بيانات مفتاح، في الواقع، إلى عدم وجود أي امرأة في وفود المصالحة الوطنية باستثناء الاجتماع الذي أدى إلى اتفاق ٢٠١٧ الذي شاركت فيه أربع نساء من ثلاثة أحزاب سياسية. كما لم يكن هناك حضور كبير للمرأة في اللجان الفنية المنشأة لتنفيذ اتفاقيات المصالحة (Van Levyveld and Al Kafarna) ٢٠١٨).

¹⁷ مقابلة مع رهام الفقيه ولميس شعبي، ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

¹⁸ وتجدد الإشارة إلى أن إسرائيل أعلنت التزامها بمبادئ أجندة المرأة والسلام والأمن وصاغت أجزاء من القرار ١٣٢٥ - في إشارة إلى مشاركة المرأة في مجالات صنع القرار، بما في ذلك عمليات السلام - في قانون، ولكنها لم تضع خطة عمل في هذا المجال. لمزيد من المعلومات، راجع/ي Fellin ٢٠١٨.

¹⁹ أدلت بهذا البيان رنده سنيورة، المدير العام لمركز المرأة الفلسطينية للإرشاد القانوني والاجتماعي (WCLAC)، نيابة عن مجموعة العمل المعنية بالمرأة والسلام والأمن في المناقشة المفتوحة حول النوع الاجتماعي والسلام والأمن في المجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨.

²⁰ "PeaceWomen، Country/region profile of: Palestine" تمت استشارة هذا المصدر في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٩.

²¹ للحصول على معلومات مفصلة حول التطورات الأخيرة للمفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، راجع/ي منشورات ٢٠١٨ و٢٠١٩ الخاصة بمدرسة ثقافة السلام بعنوان مفاوضات السلام. تحليل التوجهات والسيناريوهات (Negociaciones de paz. Análisis de tendencias y escenarios)، برشلونة، إيكاريا.

في هذا السياق، أشارت بعض التحليلات إلى أن من بين أسباب هذا التهميش الصور النمطية الجندرية السائدة في المجتمع الفلسطيني والتي تحد، فعلياً، من مشاركة المرأة في مراكز السلطة وصنع القرار.²² إذ بينت دراسة حديثة حول العلاقات الجندرية في فلسطين أن الاعتقاد السائد هو أن دور المرأة الرئيسي هو العناية بالمنزل. وعلى الرغم من أن جزءاً كبيراً من السكان يعتقد أن النساء يجب أن يكون لهن تمثيل أكبر في السلطات السياسية -59% من النساء و42% من الرجال يوافقون على هذا الرأي - فإن غالبية الرجال والنساء يعتبرون أن "النساء عاطفيات جداً لدرجة لا تسمح لهن بأن يلعبن أدواراً قيادية." (هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبروموندو 2017). (وهكذا، لا يزال تواجد المرأة محدوداً في مجالات مثل الدبلوماسية أو العدالة.²³

بالإضافة إلى ذلك، من الضروري مراعاة تأثير سياسات الاحتلال الإسرائيلي والعقبات المتعددة التي تضعها أمام العمل المشترك للنساء الفلسطينيات. وبحسب دراسة حول المشاركة السياسية في سياق القرار 1325، ذكرت 72.9% من النساء اللاتي تمت استشارتهن أن نقاط التفتيش وسياسات الفصل التي فرضها الاحتلال أدت إلى انخفاض كبير في التفاعلات ضمن الحركة النسوية في فلسطين.²⁴ في هذا الصدد، وفيما يتعلق بالمصالحة الفلسطينية الداخلية، وضعت ناشطات من غزة والضفة الغربية عدة استراتيجيات للتغلب على هذه الصعوبات والحفاظ على التواصل، وتعزيز المبادرات غير الرسمية المختلفة لتعزيز الوحدة بين القوى السياسية الفلسطينية. وهكذا، على سبيل المثال، على مدار عامين، بين عامي 2012 و 2014، نظمت نساء غزة مظاهرات أسبوعية أمام مقر المجلس التشريعي الفلسطيني لحث القوى السياسية للعمل من أجل الوحدة. روجت هذه المظاهرات من قبل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فضلاً عن منظمات نسائية وبعض الممثلين السياسيين الذين كانوا في مواجهة مع السلطات القائمة في وأدت إلى اعتقال بعض المشاركين (Van Levyveld) و (Al Kafarna 2018). (يضاف إلى كل ما سبق الآثار المترتبة على المشاركة السياسية للمرأة نتيجة الحصار السياسي والتشريعي وغياب الانتخابات العامة الفلسطينية منذ عام 2016. ومن بين 132 عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني، هناك 17 امرأة فقط.²⁵

تشير نساء فلسطينيات إلى الصعوبات التي تخلقها سياسات الاحتلال الإسرائيلي أمام التفاعلات ضمن الحركة النسوية في فلسطين

في مواجهة هذا الوضع أثارت منظمات مثل مفتاح (2017) (أهمية الاستمرار في العمل داخلياً": على الرغم من أن المرأة الفلسطينية أحرزت تقدماً في مجال التمثيل السياسي (...))، لا يزال التحدي الأكبر يتمثل في الافتقار إلى التمثيل في المصالحة الوطنية و عدم إدراج القيادات النسائية في فرق التفاوض (...)) لا يمكن فصل الأمن الداخلي عن القضايا الأمنية المتعلقة بالاحتلال ("مفتاح 2017). (وبالمثل، تشير أصوات فلسطينية إلى أن السلطات الفلسطينية قطعت وعوداً لم تترجم حتى الآن إلى التزام صارم أو تودي إلى التصديق على إصلاحات قانون الأحوال الشخصية والأسرية وقانون العقوبات لتعزيز حماية حقوق المرأة. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القلق من أن عملية المصالحة يمكن أن تؤدي إلى انتكاسة في حقوق المرأة) (كفيينا تل كفيينا 2014).

إلى جانب التحديات التي تم الإعلان عنها حتى الآن، بشكل رئيسي فيما يتعلق بحماية ومشاركة النساء الفلسطينيات، تحدد نساء محللات وأصوات من الحركة النسائية الدولية السلمية وممثلات عن المنظمات الفلسطينية سلسلة أخرى من القضايا التي يجب أخذها في الاعتبار من أجل تقييم تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين. من بينها، القضايا المتعلقة بمستوى المعرفة وربط أجندة المرأة والسلام والأمن بأكثر الاهتمامات اليومية والأولوية للمرأة الفلسطينية؛

²² نفس المرجع.

²³ بحسب البيانات الواردة في دراسة لمنظمة مفتاح الفلسطينية نشرت عام 2018، بلغت نسبة النساء في السلك الدبلوماسي الفلسطيني 5.8%. في عام 2017، كانت نسبة القاضيات 17%، وفي عام 2014 شكّلت المحاميات 20% من المهنيين في هذا المجال، وكانت هناك 16 امرأة فقط من بين 124 مدعياً عاماً (مفتاح 2018).

²⁴ واقع المشاركة السياسية بين النساء الفلسطينيات تحت مظلة قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325، وتمت الإشارة إلى هذا المصدر في منشور واليمين فان ليفيفيلد ووفاء الكفارة، 2018.

²⁵ على الرغم من القيود المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة إلى أنه بسبب ضغوط المنظمات النسائية الفلسطينية، فقد تم إحراز بعض التقدم مؤخراً، مثل إقرار مبدأ الكوتا (الحصص) بنسبة 20% في الانتخابات البلدية أو إصدار بعض المراسيم الرئاسية من قبل السلطة الفلسطينية في قضايا العنف والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك الموافقة بدون تحفظ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

الحاجة إلى معالجة التزامات النوع الاجتماعي والسلام والأمن بما يتماشى مع الأطر المعيارية الأخرى؛ وجود تحديات خاصة يحددها السياق الفلسطيني والحاجة إلى تعزيز الالتزامات الدولية بشأن أجندة المرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بفلسطين.

فيما يتعلق بمستوى الإلمام بالقرار ١٣٢٥ واستخدامه وأجندة النوع الاجتماعي والسلام والأمن، هناك فروق دقيقة عند تقييم مدى استيعاب هذا القرار في فلسطين. تؤكد بعض الأصوات أن استخدامه يركز بشكل أساسي على النخب والمنظمات التي تعمل على قضايا النوع الاجتماعي والسلام والأمن، وأن معرفتهم خارج هذه المجالات لا تزال محدودة. يتزامن هذا التصور مع بعض التقييمات العامة لأجندة المرأة والسلام والأمن على المستوى العالمي التي تشير إلى تطبيق محدود على مستوى القواعد الشعبية. وبناءً على ذلك، هناك تحدٍ يتمثل في ربط هذه الأجندة الدولية بالتحديات اليومية للمرأة الفلسطينية، والتي تتعلق في الغالب بالمحاولات اليومية للبقاء. كما تمت الإشارة إلى أن أهم أولويات العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك المنظمات النسائية، هي دعم الاحتياجات الأساسية للمرأة، فيما يتعلق بالصحة الجسدية والعقلية أو المساعدة القانونية في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي على سبيل المثال، وأن هذا يضر بقدراتهن على تكريس الجهود لأنشطة أخرى ذات طابع شخصي، وقد لفت الانتباه إلى ما يصفونه بظاهرة "الأجزاء" و "عدم تسييس" المنظمات النسائية الفلسطينية في مرحلة ما بعد أوسلو (Farr ٢٠١٠).²⁶ (في هذا السيناريو، تؤكد بعض الناشطات على أهمية تعزيز الوعي بالقرار ١٣٢٥ وفائدته في السياق الفلسطيني (Reyman Parker ٢٠١٦).²⁷ وتصر أخريات على اقتناعهن بأن النساء لا يجب أن يؤثرن فقط على الأجندات السياسية، بل أن يكون لهن أيضًا مشاركة أكثر فعالية في مراكز صنع القرار.²⁸

بالتوازي مع الأفكار الأخرى على المستوى العالمي من أجل تنفيذ أكثر فعالية وشمولية لأجندة المرأة والسلام والأمن، تم الاعتراف بأهمية تنفيذها بالتنسيق مع الأطر المعيارية الأخرى بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، من بينها، وبشكل خاص، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). (إن اتفاقية سيذاو - التي انضمت فلسطين إليها عام ٢٠١٤ وإسرائيل جزء منها أيضًا - تُقدر كأساس جيد لمعالجة التفاوتات المؤسسية وإبراز السيطرة الأبوية على المؤسسات.²⁹

هذه الاتفاقية هي أيضًا ذات أهمية خاصة في السياق الفلسطيني بالنظر إلى أن "التوصية ٣٠" من هذه المعاهدة التي تمت الموافقة عليها في عام 2013 تؤكد على قابلية تطبيق الاتفاقية في مجموعة متنوعة من السياقات المتأثرة بالنزاعات والأزمات السياسية وتشير صراحة إلى أوضاع النساء في سياقات الاحتلال (Swaine و'Rourke ٢٠١٥). (كما تؤكد التوصية ٣٠ بشأن النساء في حالات منع النزاع والنزاع وما بعد النزاع على ارتباط اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالقرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي أقرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. جميعها تشكل معًا إطارًا أكثر موضوعية لضمان أن تكون المساواة بين الجنسين جزء لا يتجزأ من منع النزاعات وبناء السلام وإعادة الإعمار بعد الحرب والمساواة (Swaine و'Rourke ٢٠١٥). (وبالتالي، فإن النهج الذي يتضمن هذه الأدوات المتعددة يعتبر طريقة مفيدة للتكيف مع خصوصيات السياق الفلسطيني) (مفتاح ٢٠١٧ و ٢٠١٨). (تشمل هذه الأدوات أيضًا أهداف التنمية المستدامة - (SDGs) لا سيما تلك التي تشير إلى المساواة بين الجنسين والحاجة إلى السلام والعدالة - بقدر ما توفر أيضًا إطارًا يجعل من الممكن إبراز الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في فلسطين على الرغم من الالتزامات المحددة عالميًا.³⁰

تبرز بعض الأصوات أيضًا الحاجة إلى إدراك بعض التحديات التي تواجه تنفيذ القرار ١٣٢٥ والمرتبطة بتعقيدات السياق. على سبيل المثال، الصعوبات الناجمة عن الأشكال المتعددة للواقع التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات نتيجة السياسات القمعية والتمييز والعزل والفصل العنصري التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي في غزة والضفة الغربية والقدس، والتي تحدد مجموعة متنوعة من الاحتياجات وأولويات السلام والأمن وتغوق جهود الناشطات لصياغة أجندة موحدة

²⁶ أبرزت بعض الكتابات أنه في مرحلة ما بعد أوسلو، أصبحت المنظمات النسائية كيانات أكثر تشتتًا من الناحية السياسية". لم يعدن يعتبرن أن أولويتهم هي المشاركة في حركة التحرير الفلسطينية مع تعزيز مساواة المرأة وأنها في صميم نضالهن. بدلاً من ذلك، بدأت بالتركيز أكثر على تدخلات البقاء للتخفيف من معاناة النساء اللائي يعتنين بهن وبالعامل ضمن أطر المانحين. والنتيجة هي أن أجندتهن ابتعدت بشكل واضح عن المحل وعن السياسي (Farr ٢٠١٠).

²⁷ مقابلة مع هالة رزق، ناشطة نسوية من غزة، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

²⁸ مقابلة مع أمل أبوسرور، مديرة برامج مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

²⁹ مقابلة مع فانيسا فار، مستشارة وخيرة دولية في شؤون النوع الاجتماعي والسلام والأمن، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

³⁰ يؤكد الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة بشأن "المساواة بين الجنسين" على أهمية إنهاء جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات فيما يشير الهدف ١٦ إلى الحاجة إلى "السلام والعدالة والمؤسسات القوية".

ريختر ديفرو ٢٠١١). كما تم ذكر الوضع الفريد لفلسطين في الأمم المتحدة؛ أو القيود المرتبطة بحقيقة أن فلسطين لم تكن قادرة على ترسيخ نفسها كدولة وأنها على المستوى المؤسسي لا تعمل كما يجب. تبدو هذه الاعتبارات وجهة عند طرح أسئلة مثل ما هي الإمكانيات الحقيقية التي تمتلكها السلطة الفلسطينية لتطبيق القرار ١٣٢٥ وضمان جوانب مثل حماية المرأة الفلسطينية؟ أو عن أي مشاركة تتحدث عندما لا تكون المؤسسات فاعلة أساساً، وفي الوقت الذي لم يصوت فيها الشعب الفلسطيني منذ سنوات وهو قابض تحت الاحتلال؟

تثير ناشطات وأكاديميات نسويات أهمية وضع القرار ١٣٢٥ موضع التنفيذ بالتنسيق مع الأطر المعيارية الأخرى بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأهداف التنمية المستدامة.

إلى جانب كل هذا، تؤكد الأصوات المختلفة أيضاً أن المنظمات النسوية والمنظمات التي تعمل من أجل حقوق المرأة الفلسطينية تواجه أيضاً انعدام الإرادة السياسية التي من شأنها الامتثال للالتزامات المكتسبة، فضلاً عن خطابات وممارسات تقلل من أهمية النضال من أجل المساواة. بهذا المعنى، تدرك الناشطات وزن السرديات التي تضع الكفاح ضد الاحتلال في المقام الأول، والتي تصف المبادرات التي تسعى إلى تطوير النضال من أجل حقوق المرأة والمساواة بشكل مواز للنضال ضد الاحتلال بـ"الأناية" في بعض المناسبات، أو تلك التي لا تتردد بإلقاء اتهامات "الخيانة" على من يعبر عن آراء منتقدة للسلطات الفلسطينية. لذا، يبدو أنه لا يزال هناك عمل يتعين القيام به بحيث يكون مفهوماً أن القضية الوطنية والجهود المبذولة ضد الاحتلال يجب أن تكون مرتبطة بشكل لا ينفصم بالعدالة وزيادة الوعي وإشراك الرجال في تنفيذ القرار ١٣٢٥ وفي تحدي أعراف النظام الأبوي في فلسطين (Reyman, Parker وازان ٢٠١٦). (في الوقت نفسه، تصر الناشطات والباحثات النسويات على أن الجهود المبذولة من أجل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين لا يمكن معالجتها بشكل مستقل عن الأجندة السياسية الفلسطينية. بمعنى آخر، لا يمكن المطالبة بحقوق المرأة الفلسطينية وتمكينها بمعزل عن القضايا الأخرى وتجاهل آثار الاحتلال والصراع على الوضع الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي والقانوني للمرأة الفلسطينية). ريختر ديفرو ٢٠١١، ٢٠١٢ (في هذا السياق، يبدو جلياً أن تفسير القرار ١٣٢٥ من منظور حقوقي يعترف بالأسباب التاريخية والسياسية للنزاع من شأنه تعزيز قضية المرأة الفلسطينية لا "ضبطها" - وفقاً لبعض الانتقادات) - ريختر ديفرو ٢٠١١. (وتجدر الإشارة إلى أنه، في هذا السياق، حددت التقييمات التي أجرتها المنظمات الفلسطينية نفسها التحدي المتمثل في تكثيف التعاون بين مختلف الفاعلين الفلسطينيين العاملين في مجال المرأة والسلام والأمن من أجل تعزيز الإجراءات وإبراز رسالة أكثر وحدة على المستوى الدولي). مفتاح ٢٠١٨.

بالنظر إلى هذا السيناريو وإلى مجموعة المتغيرات، ترتفع أصوات مختلفة للمطالبة بالحاجة إلى مساهمة أكبر للمجتمع الدولي في تنفيذ مختلف القرارات والالتزامات الدولية المنطبقة على فلسطين، بما في ذلك القرار ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن. تحديداً، وبالنظر أيضاً إلى الوضع الاقتصادي الحرج للحكومة الفلسطينية، تم ذكر أهمية الاستمرار في دعم الأنشطة التي تساهم في المساءلة ومراقبة حقوق المرأة، مع الأخذ في الاعتبار العمل الهائل الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني المختلفة، وولا سيما الكيانات النسائية، في مجال توثيق وإدانة انتهاكات الحقوق والعنف التي تؤثر على النساء والفتيات الفلسطينيات وجهودها لإبراز الآثار الجندرية للاحتلال في إطار القرار ١٣٢٥. وفي الوقت نفسه، هناك إصرار على ضرورة وأهمية الاعتراف بالاحتلال كما هو ضمن أجندة المرأة والسلام والأمن، وأن يتم تناوله أيضاً في إطار الالتزامات في هذا الشأن من قبل الدول الأخرى. وهكذا، على سبيل المثال، "يجب أن يؤخذ في الاعتبار تأثير عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل وعواقبها المحددة على النساء الفلسطينيات"³¹.

على الرغم من حقيقة أن العديد من الأفكار يمكن أن تؤدي إلى تقييم سلبي أو متشكك، فإن أصوات فلسطينية مختلفة تلتقي في تقدير العمل المنجز في مجال المرأة والسلام والأمن في السنوات الأخيرة، مدركة أن الديناميكيات تؤدي أحياناً إلى التطور غير الخطي و"اتخاذ خطوة إلى الأمام وخطوتين إلى الوراء". كما أن هناك تقييمات إيجابية للتقدم بالعمل الجماعي مثلاً، ولتطوير خطة العمل الوطنية، والتشبيك، ومساءلة الأحزاب السياسية، والمساهمة في إبراز مختلف أنواع العنف التي تؤثر على المرأة والتوعية بها، والعمل المكثف على توثيق الانتهاكات والقدرات العظيمة التي تواصل النساء

³¹ مقابلة مع ليلي العودات، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

الفلسطينيات المنخرطات في هذا المجال إظهارها. وكما أشارت ناشطة نسوية من غزة ، فإن هذه القضية ضُمنت فعلاً في الأجندة " :هناك تقدم، حتى لو كان بطيئاً للغاية (...على الأقل طرقنا الباب والآن بدأ الباب بالانفتاح".³²

تقدر العديد من الأصوات الفلسطينية بشكل إيجابي العمل المنجز في مجال المرأة والسلام والأمن وتسلط الضوء على العمل الجماعي وتطوير خطة العمل الوطنية، والتشبيك ، والتوعية بأنواع العنف المختلفة التي تؤثر على المرأة أو العمل المكثف في توثيق الانتهاكات، من بين أمورٍ أخرى

أفكار ختامية

بعد عشرين عاماً من إقرار القرار ١٣٢٥، توضح حالة فلسطين التحديات والتعقيدات في تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن ؛ ولكنها، تسمح لنا، في الوقت نفسه، بتصور استخدامات هذا الإطار الدولي وأهمية ربطه بالمعاهدات الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين للتقدم بطريقة أكثر موضوعية وحسماً في حماية وتعزيز حقوق المرأة. رغم الاعتراضات والشكوك حول قابلية تطبيق القرار ١٣٢٥ وأجندة المرأة والسلام والأمن في فلسطين -وهي أمور قائمة في بعض القطاعات -اختارت جهات فاعلة فلسطينية مختلفة دعم تفويضه وتعزيز تنفيذه من منظور يعكس خصوصيات السياق الفلسطيني. وهذا يعني -كما يتجلى في الأولويات الاستراتيجية لخطة العمل الوطنية الفلسطينية - التركيز على آثار الاحتلال الإسرائيلي على النساء والفتيات الفلسطينيات ، مع التأكيد أيضاً على أهمية مشاركة المرأة في مجالات صنع القرار ومبادرات السلام والمصالحة الداخلية. ومع ذلك، من الناحية العملية، لا تزال هناك صعوبات لحماية وضمن حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات في سياق يتسم بالعنف المتعدد للاحتلال وباحتمال ضئيل لتحقيق الاعتراف بالمسؤولية والمساءلة من جانب إسرائيل. بشكل عام ، هناك أيضاً استمرار في تهميش المرأة في مجالات صنع القرار الرئيسية من أجل السلام والأمن والمصالحة في فلسطين. مع الاعتراف بهذه الصعوبات والقضايا العالقة، تقدر الأصوات الفلسطينية المختلفة ما تعتبره تقدماً والعمل الذي تم تنفيذه حتى الآن في مجال المرأة والسلام والأمن ، فهي ملتزمة بتقوية الروابط بين المنظمات لتعزيز العمل الجماعي و تسلط الضوء على الحاجة لأن يقوم المجتمع الدولي بتعميق الالتزامات في هذا المجال ، لا سيما من خلال دعم الأجندات والمنظمات على الأرض التي تسعى إلى حماية وتعزيز وضمن حقوق النساء والفتيات الفلسطينيات.

³² مقابلة مع هالة رزق، ناشطة نسوية من غزة، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

المراجع

Anderlini, S. 2007, *Women Building Peace – What They Do, Why It Matters*, Lynne Rienner Publishers, Londres. Bennet, A. 2018, "Gender and Feminism in the Israeli Peace Movement" en Seema Shekawat (ed) *Gender, Conflict,*

Peace and UNSCR 1325, Lexington Books, Londres. Comaraswamy, R. 2015, *Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: A Global Study on the*

Implementation of United Security Council Resolution 1325, UN Women, 2015. Farr, V. 2011, "UNSCR 1325 and Women's Peace Activism in the Occupied Palestinian Territory", *International*

Feminist Journal of Politics, 13:4, pp. XXX
Fellin, I. 2018, *The Women, Peace and Security Agenda: Challenges and Opportunities for the OSCE Mediterranean*

Partners for Cooperation, Document IAI 18, Istituto Affari Internazionali, 22 de septiembre. Holt-Ivry, O. y Jacevi, M. 2017, "How to Include Women in the Peace and Security Agenda", *News Deeply*, 27 de

noviembre.

Human Rights Council 2019, *Resolution adopted by the Human Rights Council on 22 March 2019. Human rights*

situation in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, A/HRC/RES/40/23, 16 de abril de 2019.

Kvinna till Kvinna 2014, "Palestine Country Assessment", *Country Assessments for the MENA Region. Final Report.*

Mesa, M. 2016, "XV Aniversario de la Resolución 1325: luces y sombras en la Agenda de Mujeres, Paz y Seguridad" en *Retos inaplazables en el sistema internacional. Anuario CEIPAZ 2015-2016*, Madrid: CEIPAZ.

MIFTAH 2018, *Timeline Report on the Implementation of the UNSCR 1325*, MIFTAH, Jerusalén - Ramallah.

- 2017, *A Vision for Palestinian Women's Right Organizations based on the Global Study on the Implementation*

of United Nations Resolution (UNSCR) 1325, MIFTAH, Jerusalén - Ramallah.

Paffenholz, T. et al. 2015, *Making Women Count: Assessing Women's Inclusion and Influence on the Quality and Sustainability of Peace Negotiations and Implementation*, Graduate Institute Geneva, Centre on Conflict, Development and Peacebuilding, Ginebra.

Peacewomen, *The National Action Plan for the Implementation of UNSCR 1325 Women, Peace and Security, Palestine 2017-2019.*

- "Country/region profile of: Palestine" (consultado el 23 de agosto de 2019).

Rayman, P. Izen, S. y Parker, E. 2016, *UNSCR 1325 in the Middle East and North Africa*, Special Report 388, United States Institute of Peace (USIP), Washington D.C.

Richter-Devroe, S. 2012, "UNSCR 1325 in Palestine: Strengthening or Disciplining Women's Peace Activism?", *E-International Relations*, 28 de diciembre.

- 2011, *Gender Equality and Women's Rights in Palestinian Territories*, Directorate General for Internal Policies, Policy Department C: Citizen's Rights and Constitutional Affairs, Parlamento Europeo, PE 453.212, Octubre, Bruselas.

Swaine, E. 2018, *Balancing Priorities: Lessons from Iraq, Jordan and Palestine for NAP-1325 Drafting Teams*, UN Women.

Swaine, A. 2019, "Pursuing gender security" en Sara E. Davis y Jacquie True, *The Oxford Handbook of International Security*, Oxford University Press, pp. 764-768.

Swaine, A. y O'Rourke, C. 2015, *Guidebook on CEDAW general recommendation no. 30 and the UN Security Council resolutions on women, peace and security*, UN Women, Nueva York.

UN WOMEN 2018, *Women's Meaningful Participation in Negotiating Peace and the Implementation of Peace Agreements. Report of the Expert Group Meeting*, 16-17 mayo, Nueva York.

UN Women y Promundo 2017, "Palestine" en *Understanding Masculinities: International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa*. XXX

Van Levyveld, W. y Al Kafarna, W. 2018, *Women's Participation in the Reconciliation Process. Perspectives from Gaza*, UNDP, marzo.

Villellas, M. (2015), *15 años de la resolución 1325. Una evaluación de la agenda sobre mujeres, paz y seguridad*, ICIP: Barcelona.

Women's International League for Peace and Freedom (WILPF) 2018, *Statement by Randa Siniora, First Palestinian Woman Activist to Brief UN Security Council*, 25 de octubre.

مقابلات

أمل أبو سرور، مديرة برامج، مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، ١٠ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩

ليلى العودات، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

هالة رزق، ناشطة نسوية من غزة، ١٦ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.
فانيسا فار، مستشارة وخبيرة دولية في شؤون النوع الاجتماعي والسلام والأمن، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مقابلة مع ليلى العودات، مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في رابطة النساء الدولية للسلام والحرية، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٩.

رهام الفقيه، مديرة تطوير الاتصال والتواصل في مفتاح، ولميس شعبي، مديرة برامج المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية (مفتاح)، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩.

حنان أبو غوش، مؤسسة لجان العمل الصحي، شباط/فبراير ٢٠١٩